



النزاهة



Al_nahar

أذار 2010

رقم الایداع في دار الكتب والوثائق ١٢٠٤

العدد الثاني عشر

تصدر عن هيئة النزاهة في العراق

مسجلة في نقابة الصحفيين العراقيين برقم ٦٦٠

صحيفة شهرية مختصة بشؤون النزاهة والشفافية

الدور الاعلامي لهيئة النزاهة

عرفت هيئة النزاهة انها جهة بوليسية مخبراتية مهمتها ملاحقة الموظفين واليحت عن خفياهم وليست لها سياسة عامة خاصة تتبناها الهيئة خلافا لقانونها فلو دقت في الامر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ والقانون النظامي الملحق به المؤسس للهيئة لوجدت بأنه يعطيها ادوارا كبيرة لاتقل اهمية عن دورها التحقيقي الذي ظهرت به امام الناس فهي مؤسسة تحقيقية قانونية تنفيذية تربوية اعلامية .

وقد ركز قانون الهيئة على تلك الادوار الاخيرة باكثر مما ركز على دورها التحقيقي. الا انها من الناحية الفعلية اهتمت كل ادوارها. واشرت ان تكون مؤسسة ملاحقة وتعقب ولو بطرق غير قانونية او مجانية للاخلاق والنزاهة والحياد والهيئة فكانت مشكلة اخرى تضاف الى مشكلات البلد فالهيئة لم يتم تأسيسها الا لقطع الطريق على بعضها والقانون المؤسس للهيئة اهتم اهتماما كبيرا في موضوع استعمال التربية والتثقيف والاعلام في ميدان منع الفساد ومكافحة ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمعاصرة والاستجابة . اذ ينص القسم (١) من الامر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ تقوّم المفوضية اي الهيئة باقتراح تشريعات تنفيذ مبادرات لتوعية وتثقيف الشعب العراقي بغية توعية مطالبه بايجاد قيادة نزيهة وشفافة تتسم بالمسؤولية.

وينص القسم (٢) من القانون النظامي المؤسس للهيئة يتم بموجبه انشاء المفوضية المعنية بالنزاهة العامة والمفوضية كجهاز حكومي مفضل ومستقل يتولى تنفيذ وتطبيق هذا القانون النظامي وتقوم المفوضية بذلك عن طريق التحقيق في القضايا او عن طريق تنمية ثقافة النزاهة والاستقامة والشفافية والخضوع للمعاصرة والتعامل المنصف في الخدمات العامة وينبغي عليها ان تفرض على العاملين الخضوع للاستجواب والتعامل غير المنجز وتعمل المفوضية في سبيل تنفيذ هذا الواجب المناط بها مع مسؤولين مختصين بتعليم من اجل مناهج دراسية وعلمية لتعزيز مفهوم النزاهة العامة ونص البند (٨) من القسم (٥) منه : يساعد التعليم والعلاقات العامة رئيس المفوضية على القيام بالمهام المفروضة على المفوضية ويتولى تثقيف المسؤولين العموميين للخدمة العامة وقواعد السلوك ويعمل مع وزارة التعليم ومع المسؤولين العاملين في مؤسسات التعليم الرسمية الاخرى على تطوير مناهج وطني للمدارس بغية تعزيز السلوك الاخلاقي في مجال الخدمة العامة. وله ان يقوم بدراسات او باعداد التدريب اوما يشابه ذلك من نشاط اخر تعزيز نشاط التعليم والعلاقات الدولية ونص البند ٩ من القسم المذكور : يعمل مدير العلاقات مع المنظمات غير الحكومية مع تلك المنظمات من اجل تعزيز ثقافة السلوك الاخلاقي في القطاعين العام والخاص ويقوم بذلك عن طريق تطوير ونشر المواد وادارة برامج التدريب وممارسة نشاط الاتصال بالجمهور عبر وسائل الاعلام.

ولاشك ان نشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة طريق مهم من طرق مكافحة الفساد ولايد للهيئة من الاسهام بتفعيله بكل الوسائل الممكنة وتلك الصحيفة التي كتبت في عددها الاول محاولتي في هذا المجال ولكنها تحتاج ليكتب لها النجاح دعم ومساندة اهل العلم والفكر والمهتمين بتلك المعضلة الكبيرة . الفساد . والتي لايد لبلدا ان يتجاوزها حتما بجهود الخبرين والشرقاء من المخلصين من ابنائه.

رئيس هيئة النزاهة

سبع سنوات سجن لاربعة من منتسبي جمعية الهلال الأحمر العراقية

بغداد / النهار

وأعطت المحكمة الحق للجهة المتضررة وهي جمعية الهلال الأحمر العراقية بأقامته الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية.

المستلزمات الطبية لتزويد الجمعية بواقعات خاصة بانفلانزا الطيور وعددها خمسمئة ألف واقية دون ان يتم الاعلان عن الجهات المستلمة لها.

احكام بالسجن الغيابي لمنتسبين هاربين في وزارة الدفاع

بغداد / عامر فرحان

عشر عاما على المتهم الهارب أحد منتسبي وزارة الدفاع حيث قام المدان بعقد اتفاقية مع شركة لحماية مبنى وزارة الدفاع دون اتباع السياقات القانونية والادارية في اجراء التعاقد وذلك لعدم استخدام المناقصات

أصدرت المحكمة الجنائية في الكرخ حكمها الغيابي على أربعة منتسبين لجمعية الهلال الأحمر العراقية كونهم كانوا قد تعاقدوا مع شركة لتجارة الأجهزة

سلح وأعطت المحكمة الحق لوزارة الدفاع للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية . وفي قضية حققت فيها هيئة النزاهة حكمت محكمة الجنائيات المركزية العراقية في بغداد حكما غيابيا بالسجن خمسة

أصدرت محكمة الجنائيات المركزية العراقية في بغداد في قضية حققت بها هيئة النزاهة حكما بالسجن عشر سنوات وفق المادة ٣١٥ الشق الاول عقوبات على معاون ملاحظ يعمل في نادي الجيش الرياضي لقيامه بالاستيلاء على مسدس حكومي مع عشرين اطلاقاً . وأعطت المحكمة الحق لوزارة الدفاع بأقامته الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض.

في مديرية كهرباء الرصافة ندوة حوارية للحد من الفساد الإداري والمالي

بغداد / حيدر ماجد



عقدت رابطة الكرامة إحدى منظمات المجتمع المدني في العراق ندوة حوارية بعنوان (سبل الحد من الفساد الإداري والمالي) على قاعة الاجتماعات في مديرية كهرباء الرصافة .

وشهدت الندوة لقاء عدد من البحوث التي تهتم بسبل الحد من الفساد الإداري والمالي ، إذ تقدم الأمين العام للرابطة بحث يختص بالشفافية الحكومية وسبل تقويمها وتقويتها أما البحث الثاني فتناول موضوع المسائل القانونية للفساد وأحالة المتهم إلى القضاء وكشف الدمع المالي للمسؤولين. لتكون واضحة للجهات الرقابية، كذلك

قانون انضباط موظفي الدولة و ضرورة إيصال المعلومات من قبل المواطن إلى الجهات الرقابية و تفعيل الشفافية في قطاع المؤسسات الحكومية . وأشار ضياء مدلول الناطق الإعلامي باسم رابطة الكرامة بالقول (ان الرابطة أغلب أعضائها من منتسبي وزارة الكهرباء والتي يصل عددهم إلى أكثر من عشرين ألف عضو.

تفعيل قانون (من أين لك هذا) ، أما البحث الثالث والذي كان بعنوان آثار الفساد على المجتمع (فقد توصل إلى ضرورة أن نقف على الآثار الخطيرة التي سببها الفساد على المجتمع منها موضوع المحسوبية والمنسوبية والرشوة وإهدار المال العام لها من جوانب سلبية على مجتمعنا وعلى أجيالنا الصاعدة . خرجت الندوة بعدد من التوصيات منها تطبيق



تحت شعار بالأبداع والصورة المعبرة نجدد ثقافة النزاهة

**تنظم هيئة النزاهة مسابقتها السنوية
للأفلام القصيرة للفترة من ١٩ - ٢٠ / ٤ / ٢٠١٠**

شروط المسابقة

- يتناول الفيلم مظاهر الفساد وآثاره وبها يرسم في إشاعة ثقافة النزاهة والشفافية في المجتمع ومؤسسات الدولة
- لا يتجاوز زمن الفيلم خمسة عشر دقيقة
- تقدم نسخة من الفيلم إلى اللجنة التحضيرية على شريط DV أو Dvcom
- تسلم النتائج في موعد أقصاه ٢٠ / ٢ / ٢٠١٠ إلى قسم السينما في دائرة السينما والمسرح
- حصرًا مع TV لاختار الفيلم

المصمم : احمد عبد الحسب

هيئة النزاهة بالتعاون مع مفوضية الانتخابات ستلاحق مستخدمي المال العام في الدعاية الانتخابية ومزوري الوثائق الدراسية

بغداد / جميل عبد الكاظم



المزورة قامت هيئة النزاهة بأعلام المفوضية بها لاتخاذ الاجراءات القانونية بخصوصها . يذكر ان هيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات اتفقا خلال اجتماع مشترك ، على التعاون للحد من استخدام المال العام وإمكانيات الدولة في الدعاية الانتخابية والمفوضية من اجل انتخابات نزيهة وكذلك الكشف عن الشهادات المزورة للمرشحين للانتخابات . وأكد مدير عام دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة ضرورة ان يكون هناك جهد مشترك ما بين الهيئة والمفوضية من اجل انتخابات نزيهة وشفافة داعيا المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى رقد الهيئة السابقة ما بين الهيئة والمفوضية في انتخابات مجالس المحافظات وخاصة في مجال الكشف عن الشهادات المزورة وكذلك الاتفاق على التعاون بين الفرق المشكلة ما بين الهيئة والمفوضية . ومن جانبها دعت مدير الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السيدة حميدة الحسيبي إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمتابعة

تظلمت هيئة النزاهة بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ندوة تعريفية بورقة النخب لموظفي ومحققي مكتب تحقيقات الكرخ التابع لدائرة التحقيقات العامة في الهيئة . وتم خلال الندوة التي أقيمت في مكتب تحقيقات الكرخ تعريف المشاركين بواجباتهم أثناء الانتخابات اذا قام قسم العلاقات العامة في مديرية الاتصال الجماهيري في المفوضية بتقديم شرح واف حول ورقة الناخب وواجباته في يوم الانتخابات . وأكدت المفوضية انها اتخذت اجراءات دقيقة ووضعت معالجات فاعلة للحيلولة دون حصول عمليات تزوير . وشكلت الهيئة ١٧ فريق تحقيقي لمراقبة استخدام موارد الدولة والمال العام في الانتخابات لصالح المرشحين .

ومن الجدير بالذكر ان هيئة النزاهة و المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أسسا لتعاون مشترك تشمل بعدد ندوات تعريفية وتبادل المعلومات إذ سلمت المفوضية في وقت سابق أكثر من (٢٠٠٠) وثيقة دراسية للمرشحين إلى هيئة النزاهة لغرض تدقيقها وجدت الهيئة ان (٥٢) منها لم تتم معادلتها لدى فان حاملها لا يقيق لهم المشاركة في الانتخابات بالإضافة إلى عدد آخر من الوثائق

سجن سبع سنوات للامين العام السابق لجمعية الهلال الأحمر

بغداد / رغد عبد الستار

حكمت محكمة الجنائيات المركزية العراقية في بغداد على مدان هارب بالسجن سبع سنوات وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة كون المدان أعطى موافقة بصرف رواتب اثني عشر منتسبا في جمعية الهلال الأحمر العراقية والتي كان المدان المذكور يشغل منصب الأمين العام فيها وكون الرواتب التي أمر بصرفها لمنتسبين موقوفين عن العمل .

الحبس سنة واحدة لمزور في الانتخابات المحلية

بغداد / عمر عبد الحميد

بكالوريوس كلية التربية الرياضية وتقدميها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات . وكانت المحكمة أصدرت حكمن بالقضية الاول السجن لمدة سنة وفق احكام المادة ٢٨٩ عقوبات استدلالا بالمادة ١٣٢ عقوبات والحبس البسيط لمدة ستة اشهر وفق احكام

أصدرت محكمة جنائيات كربلاء حكما بالسجن لمدة سنة على مرشح لانتخابات مجالس المحافظات السابقة لقيامه بتزوير شهادة دراسية بدرجة

أربع سنوات حبس عن وثيقة مزورة

بغداد / النهار

في قضية حققت فيها هيئة النزاهة قررت محكمة الجنائيات المركزية العراقية في بغداد حبس احدى المتقدمات للترشح لمجلس محافظتي بغداد ثلاث سنوات لتقدميها وثيقة دراسية مزورة وذلك استنادا لاحكام المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات عن جريمة تزوير وثيقة مدرسية والحكم عليها بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة استنادا لاحكام المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات عن جريمة استعمال الوثيقة المدرسية المزورة.